

ردود الفعل الشعبية والحكومية لدول الخليج ازاء محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا

محمد عبد القادر خليل

العلاقات التركية الخليجية

شهدت العلاقات التركية الخليجية تحسناً كبيراً منذ بداية الألفية، وتعمق التعاون بين الجانبين في مجالات مختلفة، وساعد النمو الاقتصادي المتسارع في تركيا والخليج على أن يكون البعد الاقتصادي هو الأكثر بروزاً في هذا التعاون، وبدأ حوار استراتيجي بين الجانبين منذ عام 2008، وبينما كان هناك تقدير خليجي لموقف أنقرة المستقل الراض لطلب الولايات المتحدة استخدام الأراضي التركية نقطة انطلاق للغزو الأمريكي للعراق في 2003، والسياسة الخارجية التركية النشطة المستهدفة صفر مشاكل، وعودة هذه السياسة الى الاهتمام بالشرق، وبينما كان هناك تقارب خليجي تركي لوقف المد الإيراني في العراق بعد غزوها، وما يعنيه هذا من تهديد مباشر للأمن الخليجي، وأيضاً التقارب في المواقف حيال تطورات الأزمة السورية - إلا أن قرار الحكومة السعودية الأخير باعتبار جماعة الإخوان المسلمون جماعة إرهابية قد يلقي بظلال من الشك حول العلاقات بين الرياض وأنقرة وانسحاب تأثير تطور هذه العلاقات على مجمل العلاقات الاقتصادية الخليجية التركية، بعد أن كانت تركيا قد غدت قوة إقليمية نشطة مرحبا بها خليجياً لموازنة إيران

ومن ناحية برجماتية كانت تركيا راغبة في تعظيم استفادتها من تنامي ثروات دول مجلس التعاون الخليجي، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي بها، والذي بلغ متوسطه 5,5% في الفترة من 2002 حتى 2012 وكانت ذروته نحو 8,5% في 2011، وخاصة أن الصعود الاقتصادي التركي تبنى نفس النهج الشرق آسيوي «التصنيع المتوجه الى التصدير»، وبدأت تركيا راغبة في الاستفادة من أخطاء التجربة الصينية في هذا الصعود والتي غلب عليها الاهتمام بالكم دون الجودة، ولعبت على عنصر الجودة لتأخذ نصيباً متزايداً من السوق الاستهلاكية الخليجية على حساب النصيب الصيني

وقد فتحت استراتيجيات تنويع مصادر الدخل ومشروعات البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الفرص لتركيا التي تعد أحد الاقتصادات الصناعية القوية في

منطقة الشرق الأوسط، ولها اقتصاد يمكن أن يتكامل مع الاقتصاد الخليجي، ولهذا ليس من الغريب أن يصبح الاقتصاد هو القوة الأساسية المحركة لتشكيل العلاقات التركية الخليجية؛ حيث تم توقيع عدة اتفاقيات في مجالات التجارة والاستثمار وتشكيل مجالس أعمال ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ونمت التجارة التركية الخليجية بسرعة، وانطلقت مفاوضات عقد اتفاقية تجارة حرة خليجية وتركية في 2005، ولكنها توقفت في 2010، وبينما كانت التجارة التركية الخليجية 1,5 مليار دولار فقط في 2002 أي 1,7% من إجمالي تجارة تركيا الخارجية، فإنها بلغت 19,6 مليار دولار في 2012 أي نحو 5% من إجمالي تجارة تركيا الخارجية، وأكبر شركاء تركيا في هذه التجارة السعودية والإمارات، ويبلغ نصيب الأخيرة 11,8 مليار دولار بينما الأولى 5,8 مليارات دولار بفائض لصالح تركيا ومن هنا يمكننا القول ان البعد الاقتصادي بين تركيا ودول الخليج هو الأكثر بروزا انتقلت بعدها العلاقات التركية-الخليجية خلال السنوات القليلة الحالية من التفاعلات ذات الصبغة السياسية والاقتصادية إلى التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية، وذلك بعدما شهدت هذه العلاقات تطورات متسارعة عقب توقيع اتفاقات مشتركة هدفت إلى تأسيس مسار أكثر تقدماً في سبيل تواليت تدشين علاقات استراتيجية، سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو العسكري، حيث وتوتعت الزيارات واللقاءات بين المسؤولين من الجانبين كتطبيق لمبدأ "الدبلوماسية المنتظمة والمتواصلة"، الذي اتبعته تركيا بهدف التباحث حول قضايا العلاقات المشتركة، وملفات الصراع الإقليمي

..ناتى الى ردود الافعال الخليجية ليلية الانقلاب

باغت الانقلاب العسكري الفاشل الذي هز تركيا في منتصف يوليو 2016 الجميع، وأثار حالة من الارتباك والدهشة داخلياً وخارجياً، وزاد من حالة التوتر التي يعيشها إقليم الشرق الأوسط، منذ اندلاع الربيع العربي قبل 5 سنوات، كون تركيا لاعباً رئيسياً في المنطقة وما يحدث فيها بلا شك سيكون لها انعكاساته المباشرة على الإقليم، وخاصة على دول مجلس التعاون الخليجي

وكما هو معروف عن الدبلوماسية العربية حذرنا الشديد إزاء التعامل مع القضايا الداھمة والمصيرية في المنطقة، باستثناء القضية الفلسطينية. هذا أمر مفهوم ومجاز في العلاقات الدولية، ولا ينطبق فقط على العرب، كون المصالح هي من تحكم العلاقات بين الدول، بعض النظر عن تبدل الأنظمة والشخصيات الحاكمة فيها. وهذه المصالح هي من تحدد شكل تلك العلاقات وطبيعتها..

فالعلاقات بين تركيا ودول الخليج لاسيما قطر والسعودية ما قبل الانقلاب الفاشل اتسمت بالانسجام والتوافق في بعض الملفات الإقليمية مثل الوضع في سوريا والموقف من تنظيم الدولة الإسلامية وإيران، أما دول خليجية أخرى مثل الإمارات، اتسمت علاقاتها مع أنقرة بالتوتر وعدم الاستقرار خاصة فيما يتعلق بالملف المصري والدعم الكامل من حكومة أبوظبي لنظام المصري الحالي، في نفس الوقت تعتبر أنقرة أن السيسي نفسه جاء بانقلاب عسكري ونظامه لا يتمتع بشرعية، ومن خلال العلاقات التوافقية والخلافية بين تركيا ودول الخليج تأتي أهمية رصد مواقف هذه الدول لاسيما في الساعات الأولى من الانقلاب والتي جاءت لتكشف عيوب ضعف دبلوماسية العرب، وتسلب الضوء مجدداً على الوضع الصعب الذي تعيشه..

ساحاول تسليط الضوء على الردود الفعل الحكومية اولا لدول التعاون الخليجي ليلة محاولة الانقلاب و بعده .

سابدا برد فعل المملكة العربية السعودية والتي أثار تأخر الموقف السعودي حيال الانقلاب العسكري ضد الحكومة التركية استغراباً في الأوساط التركية، والعربية في إصدار أية بيانات أو تصريحات رسمية حول الوضع في تركيا حتى صباح السبت بعد أن مر أكثر عشرة ساعة كاملة، انتظرتها الرياض قبل الإعلان عن موقفها الرسمي حيال هذه المحاولة البائسة، بما اعتبرها محللون توجه براجماتيكي جديد لبلاد الحرمين، انتظاراً لحسم المعركة على أرض الواقع قبل إعلان موقفها، مما يضع حكومة العاهل السعودي في حرج كبير أمام نظيره التركي.

وإن لم يصدر قرار رسمي عن الخارجية السعودية إلا أن التأخر في الرد، فضلاً عن إطلاق العنان لقناة "العربية" السعودية للعزف على وتر سقوط أردوغان، وسيطرة الجيش على مقاليد الحكم في تركيا، يزيد الحرج السعودي، ويجعل مما أثير بشأن تورط المملكة في محاولة الانقلاب موضوعاً للنقاش، خاصة وأن أحدًا لم يتدخل لوقف الاخبار بهذا الانقلاب، إلا بعد إفشال المخطط واستعادة حكومة أردوغان الشرعية سيطرتها على الأمور اعلنت المملكة العربية السعودية ترحيبها بعودة الأمور إلى نصابها في تركيا بقيادة الرئيس .أردوغان
وحكومته
المنتخبة

و صرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية بأن المملكة العربية السعودية تابعت بقلق بالغ تطورات الأوضاع في جمهورية تركيا الشقيقة، والتي من شأنها زعزعة أمنها واستقرارها والمساس برخاء شعبها الشقيق.

وعبر المصدر عن ترحيب المملكة بعودة الأمور إلى نصابها بقيادة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، وحكومته المنتخبة، وفي إطار الشرعية الدستورية، وفق إرادة الشعب التركي.

ولكن بعيدا عن الردود الدبلوماسية والاعلامية هناك السؤال المهم وهو هل تريد السعودية بالفعل سقوط نظام أردوغان

وللإجابة على هذا السؤال لابد من التعرف على المصالح الاستراتيجية التي تربط البلدين وحاجة كل منهما إلى الآخر.

فمنذ وصول الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى سدة الحكم في السعودية في يناير 2015، شرع الملك الجديد في إعادة العلاقات شبة المقطوعة بين الرياض وأنقرة على خلفية الموقف من جماعة الإخوان المسلمين والانقلاب العسكري في مصر، وحولت السعودية وجهتها الخارجية صوب تركيا التي باتت لاعباً مهماً في المنطقة وأيضاً لحسم ملف سوريا العالق منذ 5 سنوات ورفض تركيا لتواجد الإيراني في المناطق السنية .

فلو نظرنا للأمر من هذه الناحية نستطيع الإجابة على سؤالنا السابق وهو هل تريد السعودية إسقاط أردوغان؟، ربما لو كان البديل لأردوغان يحمل نفس الأهداف فيما يخص الوضع في سوريا وموقفه من إيران كانت ستكون الإجابة نعم، لكن البديل في هذه الحالة هو الجيش التركي الذي كان سيبيدي مرونة كبيرة مع نظام بشار الأسد ومن ثم يجعل السعودية بمفردها أمام مطامع إيران، ومن هنا ستكون إجابة السؤال "لا". فالرياض لا تريد في الوقت الحالي وجود توترات في تركيا وغياب حليفها القوي رجب طيب أردوغان .

وبرائبي فان العلاقات بين البلدين وكما تحدث عنها الكثير من المحللين والخبراء فإن خارطة العلاقات بين البلدين بعد انتهاء هذه الأزمة سيطراً عليها الكثير من التغيير، وهو ما قد يدفع أردوغان لتوطيد علاقته أكثر بإيران وروسيا على حساب السعودية، خاصة وأن دوائر صنع القرار في الملف السوري باتت في يد التحالف الأمريكي الروسي التركي، مما يجعل الوجود السعودي في المعادلة غير مجدٍ

وبنفس النظرية البراجماتيكية التي تتسم بها سياسة المملكة تجاه المنطقه ، فتغيير قبلة أنقره إلى طهران وموسكو أفضل بكثير من بقائها صوب الرياض، لاسيما بعد توتر العلاقات التركية - الأوروبية بسبب تحفظ دول الاتحاد الاوربي على إجراءات أردوغان ضد

الانقلابيين والمتورطين معهم، مما يجعل من البحث عن حليف قوي بقيمة أوروبا أمراً غاية في الأهمية لأنقرة الفترة المقبلة، ولن تجد أفضل من موسكو وطهران لتعويض هذا الفراغ

الموقف القطري

مع الساعات الأولى للانقلاب ظهر الموقف القطري من الوضع بشكل واضح، فقبل أن تصدر أي بيانات دولية أو إقليمية تواصل الأمير تميم بن حمد آل ثاني مباشرة مع الرئيس التركي لمعرفة الأوضاع، كما أكد له دعم الدوحة للحكومة المنتخبة والوقوف بجوارها في هذه الأزمة. الموقف القطري السريع في إدانة الانقلاب يأتي في إطار عملية التنسيق السياسي والأمني بين الدوحة وأنقرة، كما يكشف مدى تحالف البلدين في ظل ارتباطهما بعدد من الملفات السياسية في المنطقة ولاسيما الوضع في سوريا والموقف من جماعات الإسلام السياسي⁵.

قطر منذ اللحظات الأولى سخرت أدواتها الإعلامية في دعم حكومة أردوغان، وفي الوقت الذي كانت وسائل إعلام عربية ودولية تحاول أن تظهر نجاح الانقلاب وتمكن العسكريين وسيطرتهم على البلاد، كانت قناة الجزيرة تدعم النظام التركي وتحاول نقل حقيقة المشهد على الأرض بما يُرسخ فشل الانقلاب، وهذا ربما ما دفع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الظهور على قناة الجزيرة في أول حوار له مع وسائل الإعلام بعد المحاولة الفاشلة، أيضا في إطار الدعم السياسي كان أول مسؤول عربي يصل تركيا بعد الانقلاب هو وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني.

والمتابع لتطور العلاقات بين البلدين منذ اندلاع الربيع العربي وحتى الآن يجد أن عدة ملفات تربط بين أنقرة والدوحة، ففي الملف السوري هناك تطابق كبير في وجهات النظر بين الدولتين حول مصير بشار الأسد، وكذلك دعم الفصائل المسلحة في مناطق سيطرة المعارضة السورية، أيضا فيما يخص جماعة الإخوان المسلمين فكل من الدوحة وأنقرة تعدان حليفيين وداعمين مهمين للإخوان والمعارضة المصرية ومناهضين لنظام عبدالفتاح السيسي، وكذلك الحال بالنسبة للوضع الفلسطيني وخاصة قطاع غزة، ومن هنا يتضح مدى ترقب قطر للأوضاع في تركيا بشكل مستمر، لكون نجاح الانقلاب العسكري كان ذلك سيضعف الموقف القطري بشكل كبير على المستوى الإقليمي والعربي.

ومن المتوقع بعد فشل الانقلاب أن يزيد مستوى التعاون بين البلدين، على مستوى العلاقات الثنائية وكذلك زيادة التنسيق في الملفات الإقليمية، فعملية التطهير التي تقوم بها الحكومة التركية والرئيس أردوغان رغم أنها في الأساس موجهة إلى الداخل التركي إلا أن أصداءها الخارجية ستظهر بشكل سريع خاصة تلك المتعلقة بالجيش التركي والذي يرتبط بشكل مباشر بالملف السوري، فالمراقب للشأن السوري يجد بعد أيام من محاولة الانقلاب في تركيا سيطرة قوات بشار الأسد على مساحات كبيرة من المناطق الخاضعة للمعارضة في حلب، ولكن بعد استقرار الأوضاع بشكل ملحوظ في تركيا انعكس ذلك على الأوضاع الميدانية لصالح المعارضة التي تخوض معارك شرسة ضد قوات بشار الأسد وحلفائها في أغلب مناطق حلب، وذلك بحسب مراقبين يعود إلى دخول أسلحة نوعية إلى تلك المناطق وهذا ما أسهم في إعادة التوازن مرة أخرى شمال سوريا، وهذا الأمر سوف ينعكس أيضاً بشكل إيجابي على حلفاء المعارضة وعلى رأسهم قطر .

الموقف الإماراتي

أما عن الموقف الإماراتي فكان متوقعاً منذ البداية، فالتوتر الواضح في العلاقات بين البلدين نتيجة تباين وجهات النظر حيال العديد من ملفات المنطقة، يعد مؤشراً واضحاً على رغبة الإماراتيين في الإطاحة بالطبيب أردوغان، إلا أن فشل الانقلاب أصابهم بالصدمة وهو ما سجلته مواقع التواصل الاجتماعي.

لم تكذب الأذرع الإعلامية الإماراتية الخبر منذ بدايته، وبدلاً من التناول المهني الموضوعي لتسلسل الأحداث، بات العزف على وتر الأحلام والأمنيات هو الدليل الإرشادي للعاملين في قناة سكاى نيوز التي تبث من دبي فضلاً عن بعض وسائل الإعلام المحلية الإماراتية.

فبعد دقائق معدودة من تحرك الانقلابيين خرجت الفضائيات الإماراتية تشيد بتلك الانتفاضة كما أسمتها، وأن الشعب التركي بدأ يخطو أولى خطواته على الطريق الصحيح، ثم ما لبث أن سيطر أردوغان على الوضع حتى أصيب البعض بالصدمة جراء ما حدث، وخرج المغردون الإماراتيون يشككون في محاولة الانقلاب وأنها ليست أكثر من "تمثيلية".

المثير للجدل دومًا، ضاحي خلفان المدير السابق لشرطة دبي، في أول رد فعل له على فشل الانقلاب قال: "هل أعطت مخابرات إسرائيل معلومات عن الانقلاب للمخابرات التركية؟ هذا ما ستكشفه الأيام القليلة القادمة، حريم السلطان يؤيدن الانقلاب على الحكام العرب ويحاربن الانقلاب على الحكام الأجانب".

وأضاف خلفان: "لا أردوغان ولا من انقلبوا عليه يخدمون الأمة العربية، جماعات بعضها من بعض في كره العرب، حريم السلطان ودي اسمع ردكن شو رأيكن في توقيع أردوغان لاتفاقية تطبيع شاملة مع إسرائيل ليش سكتن ولا غردتن محتجات عليه، هات لي حزب تركي طول تاريخ تركيا وقف مع العرب".

أما فيما يتعلق بالدعم الإعلامي الإماراتي لمحاولة الانقلاب، فقد شن عدد من الإعلاميين هجوماً لاذعاً ضد قناة "سكاي نيوز العربية"، ومقرها الإمارات، حيث اتهموها برعاية الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، مشيرين أن تغطية سكاي نيوز عكست آمنيات الحكومة الإماراتية بالشأن التركي، وسعادتهم في ساعات محاولة الانقلاب الأولى التي مالت نحو الانقلابيين، فضلاً عن ترويح الأخبار الكاذبة منها طلب الرئيس الطيب اللجوء إلى ألمانيا.

فمن جانبه علق الإعلامي المصري وائل قنديل، على تغطية "سكاي نيوز" للأحداث بقوله: "هذا الانقلاب يأتيكم برعاية سكاي نيوز الإماراتية، صوت من لا انقلاب له"، معتبراً أن تغطية العربية وسكاي نيوز اللتين تبثان من الإمارات، روّجت بشكل واضح للانقلاب، وصاغ مذيعوها الأخبار بطريقة توحى بنجاح الانقلاب.

ومن ثم فمستقبل العلاقات التركية - الإماراتية بعد هذه الأزمة لن يختلف كثيراً عما كان قبلها، بل ربما تتسع الهوة بين الجانبين مع الإعلان الواضح عن رغبة الحكومة الإماراتية في الإطاحة بأردوغان وهو ما سيضعه الرئيس التركي في الحسابان في علاقته بدول المنطقة خاصة إيران.

الدول الخليجية الأخرى كدولة الكويت هنا الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.. بنجاح الشرعية والانتصار للديمقراطية وإرادة الشعب التركي بالمحافظة على مكتسباته الدستورية والتي مكنت الشعب من تجنب معاناة ومأس كثيرة وحقق دماء الأبرياء بقية الدول كانت ردة فعلها مثلها مثل الدول العربية الأخرى ما بين ادانة واستنكرا للمحاولة الانقلابية،وتظامن ومباركة بانتصار الديمقراطية وهزيمة الانقلابيين ومويدة للخطوات التي تتخذها الحكومة التركية بقيادة الرئيس رجب طيب اردوغان .

التظامن الشعبي العربي والاسلامي من لحظة ليلية الانقلاب كان نفير عام جسده الشعب الإسلامية تضامناً مع الشعب التركي وحكومته المنتخبة ديمقراطياً، ولاقت تغريدات أطلق

شرارتها دعاة، وعلماء دين، ومشايخ وفنانون من دول العالم الإسلامي والخليج العربي خصوصاً.

المصادر

11 سلسلة دراسات استراتيجية (184) - الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية-التركية

تأليف

- نشر سنة 2013
- صفحة 116
- ISBN 13 978-9948-14-706-0
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

(تأليف) محمد عبد القادر خليل

بعد سقوط الانقلاب: العلاقات التركية بدول الجوار إلى أين؟ مقالات

يوليو 2016 19

- صحيفة نون بوست عماد عنان